٢ ـ الصحافة والدولة

تأليف الصحفي العالمي ويكرهام ستيد

للأستاذ زين العابدين جمعة

المحامي

أما بالإضافة إلى إيطاليا فمجرد النظر في « الكتاب السنوي للصحافة الإيطالية » وفي صفحاته التي تربى على الألف صفحة كاف لأن تتكشف منه الحقيقة عن أمر تلك العبودية التي انتظمت الصحافة الفاشية فأمست خاضعة لها. ولقد كانت كبريات الصحف الإيطالية مثل صحيفة « الكوريير دلاسيرا » التي تصدر من ميلان وصحيفة « الاستمبا » التي تطبع في تورين — وحسبنا منها هاتان الصحيفتان — تنافس أعظم الصحف في أوربا وتناهضها قبل أن تبتدع الفاشية نظاماً. بينما كان الصحفيون الإيطاليون ينعمون في كتاباتهم بنصيب من الأدبية وبراعة الأسلوب ورقة العبارة لا يطاولهم فيه أحد

ولقد انتهى أمرهم اليوم إلى أن نظموا في سلك « النقابات » والجمعيات الرسمية وأمسوا وهم لا يستطيعون أن يؤدوا عملهم ما لم تدون أسماؤهم في سجل المهنة، ليكون ذلك شاهداً على استقامة رأيهم وسلامة عقيدتهم في النظام الفاشي. ولقد حددت مركزهم تلك الأوامر (الملكية) المعقدة تعقيداً لا حد له، وصيرتهم موظفين مؤتمرين بأوامر تلك الفئة الوحيدة التي تحكم الدولة. ولقد تلقى الصحفيون الإيطاليون درساً قاسياً عرفوا منه ما ينتهي إليه التمرد على الفاشية من مصير وخيم. فلقد رأوا أنهل

زمانه زمان انتقال فطبعه بطابعه الخاص. وجد المحدثون في زماننا فيه رمزاً من رموز التفكير العنيف والانسانية الفعالة. وعلى الأخص الكتاب الأوربيون منهم. وجد فيه ألفريد دوزنبرك رجلاً أوربياً أعلن حرب الجرمانية على السامية واللاتينية؛ لذلك أسست جمعية أطلقت على نفسها اسم جمعية بارسلس قامت بنشر رسائله ومؤلفاته لأبناء القرن العشرين[1]

ميراد علي

(١) راجع Schmidt s, 471 وكتاب Der mythuo s, 251

الناس نفساً وأوفرهم استقامة بين ظهرانيهم يضربون بتلك الهراوة الفاشية ضرباً مبرحاً، وقد يكون مميتاً — كما كان من أمر (جيوفاني أمندولا) — أو يحكم عليهم بعدد طويلة في الأشغال الشاقة، أو يرسلون إلى معسكرات ضاقت بمن سيقوا إليها أو زجوا فيها، أو يوضعون تحت مراقبة البوليس في الحالات الأخف وزناً وفي المخالفات الأقل خطورة وحتى أولئك الذين أمكنهم أن يهربوا من إيطاليا كالمرحوم (كارلو روزلي) قد أدركوا أنهم لم يكونوا بمنجى من أن تصل إليهم أيدي المجرمين ومدى السفاحين

لذلك نجد في الفصل الذي عنوانه: (روح الصحافة الفاشية وكيانها) — المذيل بعبارة عهد موسوليني كعنوان إضافي — من الكتاب السنوي للصحافة الإيطالية موضوعاً أقتبس منه ما يأتي:

« ووقتما ابتدعت الفاشية نظاماً للدولة، واختفت من الميدان الصحف المعارضة بعباراتها القارصة وأسلوبها اللاذع؛ ووقتما اهتدت إلى صوابها الصحف الناشئة الخارجة — تلك الصحف التي ذاعت ثقافتها العقلية التقليدية وكان لزاماً أن تحترم على الأقل ما بقيت لها ألقابها القديمة — فقد أحس الجمهور لوقت ما بشعور من الحيرة والارتباك ليس من الأمانة أن ينكر. إذا كان مما يتواتر على ألسنة الناس قولهم: « أيسعنا أن نقرر أن الحكومة لم تعد تخطىء، وأن الدولة دائماً على صواب؟؟ — وذلك لأن الجمهور الساذج غير المثقف يختلط عليه أمر « الحكومة » و « الدولة » فيخالهما شيئين مختلفين مع أنهما اليوم وحدة لا تتجزأ لها ذاتيتها وخاصيتها. ومراعاة للأمانة والحق يجب أن نقرر أيضاً — ما دام الدوتشي نفسه قد قرره — أن طبع الصحافة بالطابع الفاشي لم يكن بالأمر القريب المنال بل كان أمراً شاقاً ومنهجاً صعباً » ثم يحدثنا الكتاب السنوي إلى ذلك قائلاً: « ولكن أيسع أحداً اليوم أن يخبرنا عما إذا كانت الصحف هي التي تكون الرأي، أو كان الرأي هو الذي يكون الصحف؟؟ » ثم يضيف إلى ذلك:

« والصحف تارة تتقدم الأسلوب الثوري وتارة أخرى تكون لاحقة له عند ما يجري قلب أوضاع المجتمع في سبيل المدنية الحديثة انقلاباً جوهرياً، تلك المدنية التي جددت أسلوب النظم العامة والخاصة ووظيفتهما، في شعوب أوربية

عظيمة كإيطاليا وألمانيا . ففى هاتين الأمتين تجد الصحافة اليومية وقد تميزت عن سائر الصحف الأخرى فى باقى أمم الأرض تميزاً واضحاً »

فما هو هـذا الشىء الذى يميز الصحافة النازية الألمانية والفاشية الإيطالية عن غيرها من صحف العالم ؟؟ هنا يتولى « الكتاب السنوى » شرح هذا الفارق المميز فيقول :

« إن الفاشية التى كانت النتاج المبكر بين حركات التجديد فى أوربا كانت حرباً صليبية كبرى لتحرير الروح الإيطالى ... فهل كانت رجعة إلى الفطرة الأولى ؟؟ نعم ، ولكنها فى الواقع مفتتح ثورة فعالة من شأنها أن تعيد إلى الشعب فى غداة ثورة تاريخية عظمى نوعاً من العيش الغض والحياة المبكر » . ثم يقول « الكتاب الثانوى » أيضاً :

إن الصحافة الفاشية قد بعثت شباب إيطاليا بعثاً جديداً ووضعت أمام عينيه ـ وقد أجادت الاختيار واحترزت من أمره ـ حقائق لها قيمتها التاريخية لا مجرد أخبار مشوشة مضطربة . وما يرحنا على حال لا يضايقها أن نقرر أن الصحافة قد أتمت رسالتها تحت لواء النظام الفاشى ، ذلك النظام الذى وضع الصحافة فى الصف الأول ومنحها قيادة نبيلة ؛ الأمر الذى أصبح معه خضوع الصحف « لرأى الدولة » وهو من نوع استسلام الجندى المخلص لا من نوع تلك العبودية المفروضة على تابع أحمق إليه . و « رأى الدولة » هنا قد ورد ذكره وعرف فى المجلد الثامن من كتاب « كتابات وأقوال بنتو موسولينى » إذ جاء به : « إن رأس الحكمة الفاشية هو إدراك معنى « الدولة » ومعرفة جوهرها وفهم أعمالها والإلمام بأغراضها ومراميها . فإذا كان من مقتضيات الفاشـية أن تكون الدولة مطلقة التصرف فذلك من جهة تلك الصلات التى تربط الأفراد والجماعات بالدولة وتربط الدولة بهم . ولا يباح للأفراد والجماعات الحق فى التفكير وتكوين الرأى إلا إلى الحد الذى لا يتعدى نطاق ما اختطته الدولة . والحكومة الحرة لا تدبر أمر أعمال المجتمع وتصرفاته ولا تنهض بتقويم نتاجه المـادى والروحى بل يقتصر أمرها على مجرد تسجيل النتائج ؛ بينما تجد الحكومة الفاشية ولها ما اختصت به من إدراكها لهذه المسائل ومن اختيارها لما تختاره منها ومن مشيئتها فيها ولهذا السبب لقبوها بالحكومة « الأدبية » ... »

* * *

انتهينا فيما تقدم — وبعبارة صريحة — من عرض المميزات والفوارق الأساسية بين وظيفة الصحافة فى الحكومة الاستبدادية ووظيفتها فى الأمم الحرة التى ما زالت حرية الأفراد فيها وهى تعد أمراً طبيعياً فى ذاته ؛ ولو كان المبدأ القائل بأنه : « فى سبيل الفاشية يجب أن تكون الحكومة حكومة مطلقة » هو مبدأ إيطالى الأصل والنزعة ، لساغ أن يتقبله العقل الإيطالى وأن يتحمل ما ينطوى عليه من أعباء الممارسة الفعلية لمسألة هى أهم مسائل النظام الاجتماعى والسياسى . ومهما كان من التناسق والتلازم فى أفكار موسولينى السياسية ، فهى مأخوذة — على وجه أو وجهين — من آراء « هيجل » الفيلسوف الألمانى الذى صيغت آراؤه عن الدولة ـ ولاسيما الدولة البروسية ـ فى قالب صعب لأكثر من عصر مضى ؛ ولم يكن ما تلقاه « فردريك انجلز » ، « كارل ماركس » من آراء « هيجل » ؛ وما أوحى به إليهما فيما انتهيا إليه من نظر عن الدولة الشيوعية بالشىء القليل ، وعن « ماركس » ، « أنجلز » تلقى « جورج سوريل » رسول النقابية[1] فى فرنسا أول ما تلقاه من مبادئ العنف النقابى كوسيلة للانقلاب السياسى والاجتماعى قبل أن يتعقبها إلى منهلها فى فلسفة « هيجل » ، وينهل من هذا النبع المسموم ؛ وعن « سوريل » تلقى « موسولينى » بدوره هذه المبادئ الضارة والنهج الوبيل

فلقد صرح « هيجل » آنئذ فى كتابه المعروف « بفلسفة التاريخ » بأن الدولة هى أسلوب فعال مطلق ، وتجسيد لفكرة (أى تجسيد الحقيقة الماثلة وراء الظواهر) . وعنده أن تلك الكائنات الحية التى تعيش تحت ظلال هذا الأسلوب من الحق المطلق ، ليس لها من الحق فى الاعتبارات المستقلة بأكثر أو بأقل مما للخلية بالإضافة إلى الهيكل البشرى ؛ وهو يقول: « إن الدولة هى أسمى فكرة وأجل وحى وأنبل خاطر ، ينمو الحياة ويعيش على وجه الأرض » ، لأن : « جماع ما للكائن الحى من قيمة وجماع ما ينعم به من الحقائق الروحية ، إنما يتهيأ له فقط ويأتيه عن طريق الدولة » ؛ يضاف إلى ذلك أن : الدولة غاية فى نفسها وشىء قائم بذاته ، وهى الغاية القصوى التى يسمو حقها الأعلى على حق الفرد الذى ينطوى أسمى وأنبل غاياته فى أن يكون فرداً فى الدولة

(١) النقابية : حركة عمالية قوامها العمل على نقل وسائل الانتاج والتوزيع من ملاكها الحاضرين لاتحاد العمال ونقاباتهم . وسبيلها إلى ذلك عادة هو الأضراب العام .

وهذه التعاليم هي من نوع التوفيق بين وجهة النظر الحرة ووجهة النظر المسيحية على حقيقتها في الحياة. إذ كلا النظرين يجعل لشخصية الإنسان قيمة عظمى. تلك الشخصية التي يعدها المذهب الحر العنصر الأولى الذي لا غنى عنه في مجتمع مكلف حر من الكائنات الإنسانية. بينما تنظر إليها العقيدة المسيحية كمستودع النفس الخالدة. والصحافة الحرة قد هيئت لأن تنهض فور الوقت بواجبها نحو الحرية الاجتماعية والسياسية إذ تكون لسانها الناطق وحارسها الأمين. إلا أن الأمر يختلف عن ذلك تحت نير تلك النظم السياسية التي تعامل الفرد كمجرد تابع خاضع في كل شيء لإرادة حكومة مطلقة تعبر عنها أوامر حاكم مستبد حيث لا تصادف الصحافة الحرة ولا الصحفيون الأحرار أي عدالة أو ضمان

ولكن المسألة لا تنتهي عند هذا الحد إذ تصل إلى الأعماق من فلسفة الصحافة ذاتها. ففي الأمم الحرة ليس من شأن الصحافة، ولا يمكن أن يكون من شأنها ومن شأن ما يسمى أحياناً (بمسئولية) الصحفي، أن تكون مجرد صدى يردد ما يجري على لسان الحكومة من رأي. أو تعنى بالتزام ذلك الصمت الذي يأخذ رجال السياسة أنفسهم به، أو يجري في عقيدتهم أنه من مقتضيات المراكز التي يشغلونها. والصحف المستقلة إن أيدت الساسة في خططهم وكانت لهم سنداً في الاحتفاظ بمراكزهم فعي إنما تمنحهم هذا العون طليقة مختارة وعن عقيدة شخصية قوامها أن هؤلاء الساسة يخدمون مصالح المجتمع جهد طاقتهم

ولقد بين «روبرت لو» (اللورد شربروك فيما بعد) الفارق بين واجبات الصحافة الحرة وواجبات رجال السياسة بياناً علمياً صائباً في المقالين الافتتاحيين الخالدين اللذين حررهما لصحيفة «التيمس» في ٦، ٧ فبراير عام ١٨٥٢ وقتما كان «ديلان» ينهض برئاسة التحرير فيها

ففي شهر ديسمبر من عام ١٨٥١ قام «لويس نابليون» بحركة غير مشروعة كان من أمرها أن وثب إلى كرسي الامبراطورية في فرنسا فنصب نفسه إمبراطوراً للدولة التي كان يتولى رئاسة الجمهورية فيها. وكان من أمر اللورد «بلمرستون» الذي كان يتولى وزارة الخارجية في ذلك الوقت من وزارة «رسل» أن أقر بالنيابة عن بريطانيا العظمى هذا الأمر الواقع من غير أن يراجع زملاءه في ذلك ويبادلهم الرأي ومن غير أن يخطر الملكة به. وإذ ذاك قامت قيامة صحيفة «التيمس» وآذنته هو و «لويس نابليون» بحرب شعواء جاهدتهما بها وناهضتهما فيها. ولقد بلغ من قسوة هذا النضال العنيف وما صيغ به من عبارة قارصة وأسلوب لاذع أن «ضاق لويس نابليون به صدراً» وثارت ثائرته عليه، وأن غضب له من شايعه من الوزراء البريطانيين وحاولوا أن يفلتوا من حلاتها بتكميم فمها. إلا أنه لم يكن من أمر إقرار «بلمرستون» لذلك الإنقلاب الغير مشروع والذي كانت له اليد الطولى فيه إلا أن انتهى بعزله، إذ احتجت الملكة احتجاجاً حازماً على ما كان من خطل نهجه، وأبى عليه رئيس الوزارة قبول معاذيره أو إقراره على حججه. واختير فعلاً «لورد جرانفيل» خلفاً له ووزيراً للخارجية من وزارة رسل. وعقب ذلك بحوالي الشهرين سقطت وزارة رسل بأجمعها. وتحين الفرصة «اللورد دربي» الذي خلف «لورد جون رسل» في رئاسة الوزارة. فما أن واتته — بمناسبة ما ثار وقتئذ من نقاش وما ألقي من خطب رداً على خطاب العرش — إلا أنحى على صحيفة التيمس باللائمة وقبح منها ما كان من سفور النقد وصراحة العبارة زاعماً: «أنه إذا كان من حق الصحافة البريطانية في هذه الأيام أن تطمح لأن تقاسم الساسة سلطانهم، أفلا يحق عليها أيضاً أن تقاسمهم مسئولياتهم؟!»

ولما كان «ديلان» صحفياً مستقلاً يعرف لحرية الرأي حقها وخطرها، فقد أحس من نفسه برغبة ملحة في ألا يدع هذه النظرية تمر من غير تحقيق وتمحيص ومن غير أن يظهر وجه الصواب منها، فأوحى إلى «روبرت لو» أن يفندها، وأن يبين للناس المبادئ التي تنظم كلا الأمرين حرية الصحافة وواجبات الصحفي في المجتمع الحر. ولقد نهض «لو» بهذه الحاجة برأي حازم وبصيرة نافذة؛ وإذ أخذ في مناهضة تلك المزاعم ومناقشة هذه القضية المنطقية التي أثارها «لورد دربي» بما زعمه من أن الصحافة التي تطمح في أن تشاطر الساسة سلطانهم يكون لزاما عليها أيضاً أن تشاطرهم مسئولياتهم، كتب في عدد التيمس الصادر في اليوم السادس من شهر فبراير عام ١٨٥٢ المقال الآتي:

إذا كان الطرف الأول من هذه القضية ثابتاً مقرراً فلا جرم أن الطرف الثاني يتبعه في هذا الثبوت بداهة. ونحن من بين الناس جميعاً أقلهم ميلاً لأن نضع من شأن ما نهض به من عمل خطير أو ننكر ما يقع علينا من مسئوليات وما تنعم به من سلطان